

دلائل الإعجاز

في البيت أو الآية على أن الفعل قد كان لأنه يؤدي إلى أن يجيء بلم أفعل ماضياً صريحاً في جواب الشرط فتقول : إذا خرجت لم أخرج أمس وذلك مُحال . ومما يتضح فيه هذا المعنى قول الشاعر - المتقارب - :

(ديارٌ لَجَّهْمَةٌ بالمُنْدُحَنِى ... سَفَاهُنَّ مَرَّةً تَجِزُ بِاَكْبَرُ) .

(وراحَ عَلَايَهِنَّ ذُو هَيْدَبٍ ... ضَعِيفُ الْقُوَى مَاؤُهُ زَاخِرُ) .

(إذا رامَ نَهْضًا بِهَا لَمْ يَكْدُ ... كَذِي السَّاقِ أَخْطَأَهَا الْجَابِرُ) .

وأعود إلى الغرض فإذا بلغ من دقة هذه المعاني أن يشتبه الأمر فيها على مثل خلاف الأحرار وابن شبرمة وحتى يشتبه على ذي الرمة في صواب قاله فيرى أنه غير صواب فما ظنك بغيرهم وما تعجبك من أن يكثر التخليط فيه ومن العجائب في هذا المعنى قول أبي النجم - الرجز - :

(قد أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي ... عَلِيٍّ ذَنْبًا كَلَّهْ لَمْ أَصْنَعِ) .

قد حمله الجميع على أن ذلك نفسه من رفع " كل " في شيء إنما يجوز عند الضرورة من غير أن كانت به ضرورة . قالوا : لأن ذلك ليس في نصب " كل " ما يكسر له وزناً أو يمنع عنه من معنى أراد . وإذا تأملت وجدت أنه لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلا حاجة له إلى ذلك وإلا لأن ذلك رأى النصب يمنع ما يريد . وذاك أنه أراد أنها تدعي عليه ذنباً لم يمنع منه شيئاً البتة لا قليلاً ولا كثيراً ولا بَعْضاً ولا كُلاً . والنصب يمنع من هذا المعنى ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادَّعته بعضه . وذلك أننا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في